

## إبراء الذمة من مجلس الأمة

منذ توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ديسمبر ٢٠٠٣م، صارت الكويت في عامها السابع دون أن تنفذ الالتزامات الواجبة عليها في الاتفاقية، وهو ما يفسر تراجع الكويت السنوي المستمر منذ ذلك العام في مؤشرات الفساد من ترتيب ٣٥ حتى بلغنا المرتبة ٦٦ بين دول العالم.

كما أن جمعية الشفافية الكويتية، وبدعم كبير من منظمات المجتمع المدني، على تأسيس جهود مناهضة الفساد، وتبيان سبل مكافحته، من خلال تجارب دولية وخبرات عالمية، حتى تستفيد منها الكويت في مواجهتها للفساد.

لقد كان في مقدمة حاجة الكويت لمكافحة الفساد وجود منظومة تشريعية متكاملة تضع القوانين اللازمة وتحدد المؤسسات المطلوب إنشائها لتتولى تنفيذ تلك القوانين وتستكملها باللوائح التنفيذية والتنظيمية، من خلال إقرار قانون متكامل (قانون الهيئة العامة للنزاهة) الذي يضم قوانين مكافحة الفساد والذمة المالية وتعارض المصالح وحماية المبلغ.

ولكننا نفاجاً بأن ما سيتم مناقشته في مجلس الأمة اليوم ٢٠١٠/٥/١١ هما قانونين قديمين أعدتهما اللجنة التشريعية والقانونية في مجلس الأمة بشأن مكافحة الفساد والذمة المالية وليست قوانين النواب الجديدة التي تم تقديمها في مجلس الأمة بواسطة ٢٠ نائباً منذ عدة شهور والتي تم دمجها مؤخراً في قانون واحد (الهيئة العامة للنزاهة)، لنذهب كل جهود جمعيات النفع العام وأعضاء مجلس الأمة العشرين هباءً منثوراً، وذلك بالإصرار على إقرار قوانين فاسدة باسم مكافحة الفساد، فقانون مكافحة الفساد سوف يؤثر بشكل سلبي كبير على أداء السلطة القضائية بدلاً من أي يصلح السلطة التنفيذية، وقانون الذمة المالية هبّت جمعيات النفع العام في ٢٠٠٧/٦/٢٦م للوقوف ضد إصداره ونجحت، لما فيه من عيوب جوهريّة، تصل إلى إعطاء صك النزاهة للفاستدين.

إن يوم ٢٠١٠/٥/١١ هو اليوم التاريخي الفاصل بين الفساد والنزاهة وبين الشفافية والظلمة وبين وطن محترم أو غابة يأكل القوي فيها الضعيف؛ فهل ينتصر أعضاء مجلس الأمة للوطن أم لأنفسهم؟ وهل يقرون قوانين حقيقية أم قوانين تكرس الفساد وتخرب ما تبقى من سلطات الدولة وأجهزتها؟

إن الكويت بلا قوانين لمكافحة الفساد أفضل من قوانين فاسدة تعطي صك النزاهة للفاستدين، وتخرب السلطة القضائية التي هي ملاذنا الأخير، وأي قول بأن مناقشة قوانين اللجنة التشريعية والتعديل عليها خير من الانتظار لإعداد تقرير آخر، هو هراء لا نفع منه، وسيبقى الأمل في يوم ١١ مايو في عدد من رجال ونساء البرلمان الشرفاء، لرد تقرير الذمة المالية ومكافحة الفساد إلى اللجنة التشريعية القانونية، فالفساد حتى الآن حكومي، وفي ١١ مايو سيكون بمباركة أعضاء مجلس الأمة إن لم يضعوا له حداً.

لقد كنا نقول "لا تنمية مع الفساد"، وقد تم إقرار خطة التنمية التي سيتم خلالها إنفاق عشرات المليارات من الدنانير، وإزاء ذلك، فإننا نتساءل: ما هي الضمانة لحماية خطة التنمية من تلاعب مؤسسات الفساد وأهواء الفاسدين إلا أن تكون هناك منظومة صارمة من قوانين الشفافية ومكافحة الفساد تعطي الأمان وتزرع الطمأنينة في نفوس المواطنين حول صيانة ممتلكات الدولة وحماية مستقبل أبنائنا؟

إن ما نطلبه باختصار، هو رد ملف مكافحة الفساد إلى اللجنة التشريعية والقانونية في مجلس الأمة، وتكليفها بتقديم تقرير جديد خلال شهر، يشمل رأياً في القانون المتكامل (قانون الهيئة العامة للنزاهة).

وغير ذلك، فذمة أعضاء المجلس لن تبرأ من الفساد المستشري بالدولة.

### الجمعيات الموقعة:

جمعية الشفافية الكويتية، الجمعية الاقتصادية الكويتية، جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، جمعية المحامين الكويتية، رابطة الاجتماعيين، جمعية المستقبل الثقافية الاجتماعية، جمعية الخريجين، جمعية أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت، جمعية المهندسين الكويتية، جمعية معاً للتنمية الأسرية، جمعية الرعاية الإسلامية، الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - فرع الجامعة.